المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

ملخص تنفيذي

أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الانقسام المجتمعي في ليبيا

ملخص تنفيدي

أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الانقسام المجتمعي في ليبيا

1) نبذة عامة

أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي في عالم اليوم ثورة إلكترونية غير مسبوقة، طالت بتأثيراتها كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فهي ثورة تكنولوجية هائلة تجاوزت عوامل الزمان والمكان، وتجاوزت أيضاً إلزامية الحضور الفيزيقي لكل أطراف التواصل الاجتماعي في هذا العالم، حتى صار هذا الفضاء الافتراضي مسرحاً رحباً لتداعيات أحيانًا ما تكون خطيرة و ذات تأثيرات اجتماعية حادة. كما شكلت وبقوة معالم وملامح قرية كونية واحدة أقل مايقال حولها إنها مجتمع "الكون الواحد"أو "العالم الواحد" الذي كل ما فيه يعني كل من فيه، حيث شكلت ملامح حياة جديدة، وعالم افتراضي جديد، وأنماط ثقافة مختلفة فتحت الباب أمام ولادة ظاهرة غير مسبوقة متمثلة في عولمة الأشياء والمجتمعات والثقافات والأفكار وأنماط العيش وأساليب الفكر والثقافة.

وفي الوقت الذي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي التي نتحدث عنها أداة يستخدمها الناس بشكل يومي لإنجاز كثير من احتياجاتهم اليومية، تحولت أيضا إلى منصة يستخدمها نسبة كبيرة من المشتركين فيها للتعبير عن أفكارهم السياسية وطرح مواضيع اجتماعية واقتصادية وحتى ترفيهية وتثقيفية. ومن جانب آخر، نجد أن وسائل التواصل الاجتماعي هذه حملت ولازالت تحمل تداعيات وتأثيرات سلبية بالغة الخطورة تهدد كيان وسيادة الشعوب والبلدان والثقافات، الأمر الذي جعل حياة كثير من الشعوب في العالم ضحية وفريسة لعالم إلكتروني سيبري فوضوي ومتوحش يفتقد للسيطرة والانتظام.

الواقع السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي والثقافي والخدمي في المجتمع الليبي أصبح يئن تحت وطأة التأثيرات العميقة للاستقطاب الحاد لوسائل التواصل الاجتماعي بما آلت اليه كوسائل بروبغاندا وأدوات لمعلومات وأخبار مغلوطة وساحة حرب سيبريه تغذي الحرب المادية بل وتشعل أوارها في بعض الاحيان. الأمر الذي زاد من حدة الانقسامات المجتمعية والسياسية والمناطقية من جانب ومن تشظيات وتشرذمات طالت النسيج الاجتماعي فيه من جانب آخر. وبين هذا وذاك، صار الواقع الاجتماعي والسياسي الليبي مشحوناًبخطابات كراهية وأحقاد تحمل فيما تحمل معانيالإهانة والاستهزاء والتهديد بالعنف والاعتداء والقتل من جهة، وخطابات السب والشتم والتنمر من جهة أخرى، الأمر الذي قرع أجراس الخطر الوجودي المحدق بالبلاد كدولة وكيان ونسيج اجتماعي واستدعى التحرك الجاد لدراسة الخطر وتداعياته وسبل التصدي له والتعامل معه.

وفي ظل هذه الأحداث الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والقيمية التي يعيشها الواقع الليبي الراهن، وبالنظر إلى تأثيرات وتداعيات وسائل التواصل الاجتماعي بكل مستوياتها وأشكالها، فإن أهمية نقاش هذه الأحداث على المستويين النظري والتطبيقي أصبح يكتسب أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. وأضحت عملية فهم واستيعاب هذه الأوضاع تحدياً واستحقاقاً أمام مؤسسات الوطن ذات الصلة. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يتابع الجانب السلبي لدور وتأثير هذه الوسائل في الواقع الليبي الراهن انطلاقاً من أهمية التصدي لهذه الأوضاع بالدراسة والبحث والتقصي بهدف تبصير المجتمع بكل أطيافه وشرائحه، وتمكين أصحاب السلطة والقرار والنخب والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني من اتخاذ

مايلزم من إجراءات ومواقف وخطط من شأنها أن تتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بشكل سليم وفي ضوء خطط وسياسات قرارات ناتجة عن دراسة علمية موضوعية.

استناداً لكل ماسبق، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الرئيسة التالية:

- ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في ترسيخ حالة انقسام الأصوات؟ وتعميق المسافات بين المجموعات المختلفة في الواقع الليبي؟
- ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في تذويب بنية الهوية الوطنية والثقافية في المجتمع الليبي الراهن؟
- إلى أي حد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في زرع ونشر أحوال الوقيعة والقطيعة والكراهية في ليبيا اليوم؟
- إلى أي مستوى صار الأمن والسلم الاجتماعي في ليبيا مصدراً لتهديد وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ما دور وسائل التواصلالاجتماعي في تهديد مكونات النسيج الاجتماعي من جهة، وروحالتآلف والانسجام في المجتمع الليبي من جهة أخرى؟
- إلى أي حد تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لحروب الكترونية قوضت التحولات الديمقراطية ومشروعات بناء الدولة الحديثة في ليبيا الراهنة؟
- ما مدى مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في تأجيج الرأي العام من جهة، وانتشار أساليب العنف اللفظي في الواقع الاجتماعي والثقافي الليبي؟
- إلى أي حد يدرك المواطن الليبي الذي يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي طبيعة التأثيرات التي تحملها هذه الوسائل في انتشار الانقسامات المجتمعية في الواقع الليبي اليوم؟

وتكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. الإدراك الموضوعي والعلمي لطبيعة وتداعيات وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الليبي الراهن في ظل ثورة إلكترونية تكنولوجية عالمية امتدت تأثيراتها إلى كل ما هو عالمي ومحلي.
2. تبصير المجتمع الليبي (أفراداً ومؤسسات) بخطورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تعميق الانقسامات المحيطة وبث خطاب الكراهية والفتنة والأحقاد وتعميق المسافات بين المجموعات المختلفة في الواقع الليبي فضلاً عن دورها في زعزعة الأمن والسلم الاجتماعيين من جهة، وتقويض التحولات الديموقراطية وبناء الدولة الحديثة من جهة أخرى.
3. تمكين صناع القرار من رسم سياسات ووضع تصورات موضوعية تحد من الآثار والتداعيات السيئة لوسائل التواصل الاجتماعي.
4. إتاحة الفرصة أمام المشَرع الليبي في استيعاب وفهم حقيقة وخطورة استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي ليتسنى له صياغة تشريعات قانونية تنظم طرق وكيفية استخدام مثل هذه الوسائل في ليبيا.

2) أهداف المشروع

1. الكشف عن واقع وجود الانقسام المجتمعي في ليبيا.
2. التعرف إلى واقع استخدام شرائح المجتمع المختلفة لوسائل التواصل الاجتماعي.
3. التعرف إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي (متمثلة في الفيس بوك والتويتر) في انتشار وتعميق الانقسامات المجتمعية في ليبيا اليوم.
4. إدراك مستوى استيعاب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لدور هذه الوسائل في تعميق الانقسامات المحيطة في ليبيا.
5. تمكين صناع القرار من وضع تصورات للحد من انتشار خطاب الكراهية في المجتمع.

6. تساعد في تبصير أفراد المجتمع بخطورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تفكيك الروابط الانسانية.

3) شركاء المشروع

شارك في تنفيذ المشروع خبراء محليين (أكاديميون من جامعة طرابلس) بالإضافة الى بعض المؤسسات التي تم الاستعانة بها في نشر الاستبيان الالكتروني الخاص بالدراسة علىصفحاتهم الرسمية على موقع الفيس بوك، وهي:

- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- وزارة التعليم.
- وزارة الصحة.
- المركز الوطني لمكافحة الأمراض.
- المركز العام للتدريب وتطوير التعليم.
- الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
- جامعة طرابلس القاطع (أ،ب).
- مجلس التخطيط الوطني.
- كلية طرابلس للعلوم الإدارية والتقنية.

4) مخرجات المشروع

الإجراءات المنهجية:

تدور هذه الدراسة الاستكشافية حول موضوع عام غير محدد، وتم تحديد هذه الدراسة الاستكشافية على المستويين المنهجي والنظري كما يلي:

- صياغة وتحديد مشكلة هذه الدراسة صياغة دقيقة وواضحة تمهيداً لبحثها ودراستها دراسةُ متعمقة في أعمال بحثية لاحقة.
- التعرف على أهم الفروض التي يستوجب اختبارها في بحوث ودراسات علمية قادمة في ضوء معرفة عامة تدور حول طبيعة وخصائص موضوع الدراسة الحالية.

ليس من أهداف هذه الدراسة وفقاً (لطبيعتها الاستكشافية) تعميم نتائجها على أوضاع أخرى مشابهة او مجتمعات أخرى متشابهة لأنه ليس من أهدافها تعميم نتائجها باعتبارها تدور حول موضوعات عامة غير محددة، فضلاً عن مرونة الوسائل والأدوات والمنهج والعينة والتحليلات والتفسيرات النظرية فيها، ناهيك عن صعوبة مسألة التعميم في العلوم الاجتماعية أساساً مقارنةً بالتعميم في العلوم الطبيعية والتطبيقية مع الوضع في الحسبان أن صعوبة التعميم في العلوم الاجتماعية تنبع من أن الواقع الاجتماعي هو واقع متغير ومعقد وتتداخل عدة متغيرات في أحداثه وهذه المتغيرات ليس من السهل رصد تأثيراتها رصداً محكماً ودقيقاً وبلغة الكم والرقم.

منهج الدراسة:

وظفت الدراسة المنهج الوصفي متمثلاً في منهج المسح الاجتماعي بواسطة العينة، وهذا المنهج يساعد على جمع بيانات حول مجتمع كبير مقارنة بغيره من المناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية، وقد جاءت مبررات اختياره لخدمة أهداف هذه الدراسة كما يلي:

1. بحث الواقع الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة وهي الحاضر (الواقع الاجتماعي أثناء جمع البيانات).
2. جمع بيانات متعددة ومتنوعة وكثيرة لصالح موضوع الدراسة.
3. تجمع بياناته بواسطة أداة استبيان.
4. يستخدم بيانات تُجمع عن الحاضر وتلقي الضوء حول أحوال وظروف حدثت في وقت سابق.
5. يمكن الجمع بواسطته ومن خلاله بين أنواع مختلفة من متغيرات متعلقة بوقائع وحقائق وأنماط سلوك ومواقف اجتماعية.

نوع الدراسة:

استكشافية باعتبارها تدور حول موضوع عام غير محدد.

أداة جمع البيانات:

تمثلت في أداة الاستبيان التي صُممت، وتم بناؤها في ضوء أهداف الدراسة الحالية وقد تضمن الاستبيان البيانات الآتية:

1. البيانات الأولية.
2. المتغيرات الثانوية.
3. المتغيرات الأساسية.

عينة الدراسة:

على الرغم من أن الدراسة الحالية من بين أهدافها جمع بيانات من مجتمع بحث تمثل أساساً في مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي متمثلة في الفيس بوك والتويتر ويقتصر الأمر على الليبيين وحدهم ذكوراً وإناثاً، إلا أن حدود هذا المجتمع مجهولة لهيئة البحث الأمر الذي يتعذر معه إمكانية الحصول على قائمة محددة بالأسماء والخصائص تتعلق بكل مستخدمي هذه الوسائل (الهمالي، 2002: 249). ولكثير من الاعتبارات الأخرى من بينها المسائل الشخصية والخصوصية الذاتية فإنه من الصعب اختيار عينة دراسة مكتملة الأركان والشروط والتمثيل، لذلك فإن هيئة البحث في هذه الدراسة وجدت نفسها في ظل هذه الظروف مضطرة لاستخدام واختيار عينة غير احتمالية (غير عشوائية) فقد اعتمدت الدراسة على الاستمارات التي تم جمعها وهي 2265 استمارة، منها 1342 استمارة إلكترونية، وعدد 923 استمارة ورقية.

5) أهم البيانات/الإحصاءات وأبرزها بناء على محاور الدراسة:

1) انقسام الأصوات داخل الوطن الواحد وتعميق المسافات بين المجموعات المختلفة وتذويب الهوية الوطنية والثقافية:

- الشكل التالي يبين اراء افراد العينة حول مستوى التأثيرات التي تنطوي عليها وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتوتير على ظاهرة انقسام الأصوات وتعميق المسافات الاجتماعية بين الجماعات المختلفة في الواقع الليبي، فضلاً عن تأثير الوسائل في تذويب بنية -الهوية الوطنية والثقافية- في الواقع الاجتماعي الليبي.

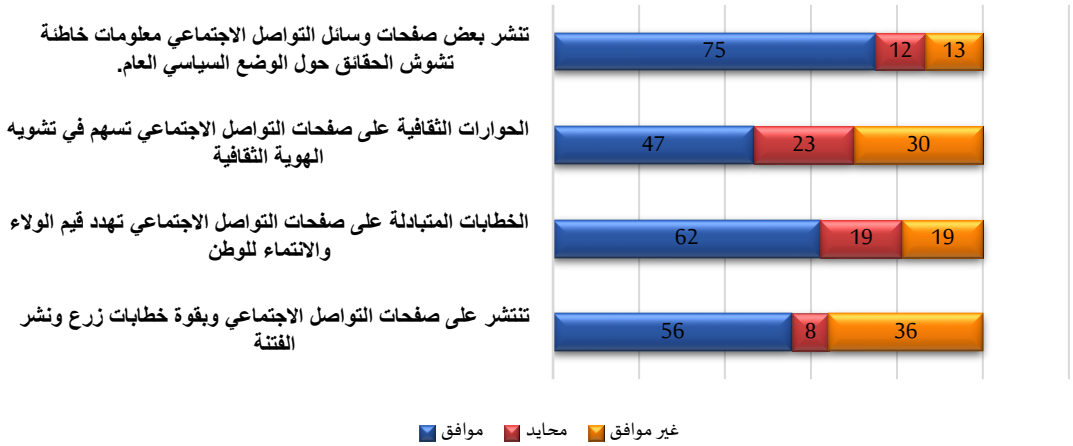

الشكل(1) يبين نسب موافقة وعدم موافقة وحياد أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

- كشفت الأرقام الواردة بالدراسة عن نتائج تثير الانتباه أكثر من غيرها من النتائج وذلك في حجم التأكيدالذي عبر عنه – السواد الأعظم – من أفراد عينة الدراسة، وبصورة خاصة، أولئك الذين ينشغلون بالاطلاع ومتابعة الاخبار والمسائل السياسية، بعد أن شددّ هؤلاء على انغماس وسائل التواصل الاجتماعي في نشر معلومات مغلوطة تشوش الحقائق حول الوضع السياسي العام في ليبيا، وجاءت إجاباتهم لتعكس نسبة عالية بلغت 85% من العدد الاجمالي لأفراد عينة الدراسة، في مقابل نسبة مئوية لا تتعدى 8% جاءت إجاباتهم بعدم الموافقة على الفقرة. وبقراءة متعمقة لإجابات الموافقة المشار إليها منذ حين تتبين التداعيات السلبية والصارخة لنشر خطابات مغرضة، ومعلومات مغلوطة، وأخبار مزيفة وشائعات وحملات تضليل وتطرف على الواقع السياسي والاجتماعي الليبي بعد أن صار الواقع الليبي في ظل هذه الظروف مسرحاً لسيادة وانتشارخطاب إلكتروني يضر بمصالح المجتمع، فضلاً عن آثار الفوضى والاضطرابات فيه، وزعزعة الأمن والاستقرار في محيطه بعد أن وَظفت وسائل التواصل الاجتماعي وسائل وأساليب الحشد والتعبئة عبر منصاتها. أن وسائل التواصل الاجتماعي ووفقاً لإجابات أفراد العينة قد ساهمت بقوة وجِدَة في إثارة الخلافات الداخلية، وتكريس الانقسامات، وتضخيم الأحداث، ومن ثم التأثير السيء على مسيرة شعب وطموحاته وتطلعاته نحو المستقبل،فضلاً عن مسؤوليتها في زرع الشقاق بين أبناء الوطن من جانب، وتحدي السيادة الوطنية والوحدة الاجتماعية للمجتمع من جانب أخر، فضلاً عن التحريض على العنف والقتل في أحيان أخرى

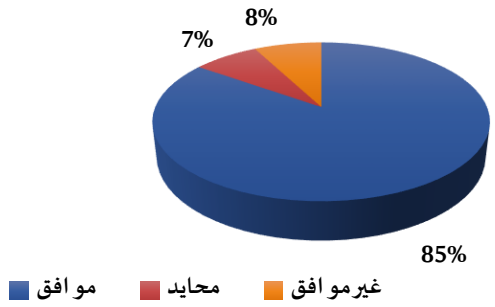

الشكل (2) يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة المهتمين بالشأن السياسي حول مدى موافقتهم على ان وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على نشر معلومات مغلوطة تشوش الحقائق حول الوضع السياسي العام في ليبيا

2) زرع أحوال وظروف الوقيعة والقطيعة وخطاب الكراهية وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي:

- تشير الأرقام والنسب الواردة في الشكل أعلاه إلى إجابات الموافقة لقطاع عريض جداً من عينة الدراسة وبنسبة بلغت 80% بشأن فقرة (الأثر السيء للتفاعل السلبي بين أطراف مختلفة على منصات التواصل الاجتماعي من خلال رفع مستويات صوت خطاب الكراهية في الواقع الليبي اليوم).وبفعل تأثيرات هذا الخطاب، تعاظمت مستويات الوقيعة والقطيعة بين الناس من جهة، وازدادت مؤشرات الترويج لخطاب الفرقة والعداوة من جهة أخرى. فضلاً عن أن مشروعات ممنهجة وراءها حسابات وهمية تمتهن حرفة نشر وبث خطابات كراهية وعداوة بغيضة تنطوي على جمل وعبارات وسياقات غير منضبطة تدعو فيما تدعو إليه إلى التحقير والإهانة والسخرية من الآخر. بالاضافة إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة، وبنسبة 57% قد أكدت على دور وسائل التواصل الاجتماعي في التشجيع على الانخراط في فعاليات التجاذبات السياسية في مقابل إجابات بعدم الموافقة على الفقرة، وبنسبة بلغت 21%. ومن خلال القراءة المتعمقة للإجابات التي وافقت على انغماس وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لمشروع التجاذبات السياسية نستنتج أن انتشارمثل هذه التجاذبات في الواقع هي في الأساس صنيعة أو صياغة لخطاب الكتروني خطير غايته وأهدافه في الأساس الترويج لخطابات التقسيم الجهوي والمناطقي والفئوي والقبلي، وما ينشأ عن ذلك من نزاعات مسلحة، وصراعات، وحروب على الأرض، أو حرب الشعب الواحد الى المستوى الذي يهدد صراحةً وبشكل صارخ السلم والأمن الاجتماعيين في الواقع الليبي الراهن. وقد انعكس هذا الوضع في إجابات معظم أفراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم 69%، في مقابل 14% فقط اختارت عدم الموافقة على الفقرة (مسؤولية وسائل التواصل في تغذية الصراعات السياسية التي تهدد السلم والأمن الاجتماعيين في ظل سيادة خطاب إعلامي يدعو إلى إشاعة خطاب تعنيف، وتأجيج الرأي العام)، وتكريسالخطابات الشعبوية المتطرفة التي تعرضت بموجبها كيانات الدولة الى سيل عارم من الخطابات السياسية، والصراعات الجهوية والمناطقية، والأيدولوجية إلى المستوى الذي تعرضت فيه مصالح المجتمع إلى الضرر، فضلاً عن تدمير مكوناته من الداخل وزعزعة إستقراره، واهتزاز كياناته الأساسية.

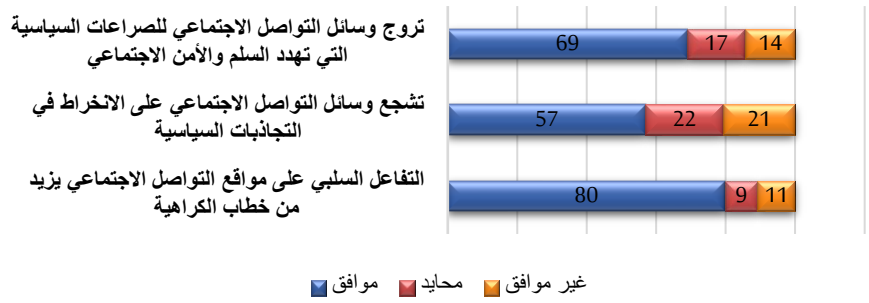

الشكل (3) يبين نسب موافقة وعدم موافقة وحياد أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

3) تهديد وتفكيك مكونات النسيج الاجتماعي وتغييب روح التآلف والانسجام في المجتمع:

- حول أدوار وتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي في تفكيك النسيج الاجتماعي والانسجام والتآلف بين أبناء المجتمع الليبي، من خلال رصد موقف أفراد عينة الدراسة، تبين أن أقل من نصف أفراد العينة ذكوراً وإناثاً، ولكل الفئات العمرية قد أجابوا بالتأكيد على الفقرة، وأن تفكيك النسيج الاجتماعي كحالة تعكس شكل ووضع العلاقات الاجتماعية في المجتمع، أو على مستوى الجماعات المختلفة في المجتمع الليبي اليوم والذي يمكن أن يوصف بأنه بمثابة حالة التشظي الاجتماعي الذي أعاق ولا زال يعيق ويعرقل عمليات التفاعل الاجتماعيبين الأطراف الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن دور حالة التشظي هذه في الحد من عمليات التعاون والتكيف لدى أفراد المجتمع إبان تفاعلاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فضلاً عن دورها في انتشار وسيادة صراعات ونزاعات شتى باعدت بين أفراد المجتمع من جانب، وهدمت كل صور العيش والتعايش المشترك من جانب

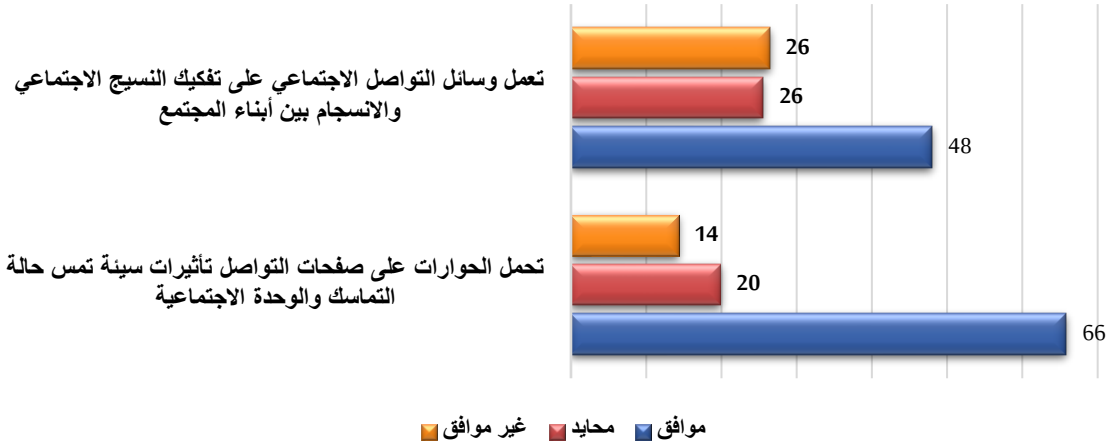

الشكل (4) يبين نسب موافقة وعدم موافقة وحياد أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

- أخر، ومزّقت العناصر الأساسية والكيانات الرئيسة للمجتمع من جانب ثالث، والشكلالتالي يبين نسب آراء افراد العينة.

4) ممارسة نوع جديد من الحروب (الحرب الرقمية أو التغريدية) وتقويض التحول الديمقراطي وتأجيل مشروع الدولة:

- يختص المحور الرابع من هذه الدراسة بمسح آراء المشاركين في الاستبيان حول الحروب الرقمية أو التغريدية على منصات التواصل الاجتماعي، وما إذا كانت هذه "الحروب" أو الجدالات الرقمية تحد أو تقوض مشروع المسار الديمقراطي للدولة وتحد من محاولات بناء الدولة الليبية الحديثة. سبق وذكرنا في الإطار النظري لهذه الدراسة بأن هذا النوع من الحروب يسمى: حروب "الجيل الرابع" ويعتمد مواقع التواصل الاجتماعي كأساس له، وذلك ببث أخبار مزيفة وإشاعات مغرضة تؤدي إلى رفع مستويات العنف الإلكتروني المؤدي إلىالانقسام بين المجتمعات. ويعكس هذا المحور ثلاث فقرات تقيس آراء الجمهور حول وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الانقسام السياسي ومساهمة هذه الوسائل في تقويض العملية الديمقراطية ودورها في تأجيل مشروع بناء الدولة وكذلك مدى تأثيرها في تأجيج الرأي العام إلكترونياً. إذ يبين الشكل رقم

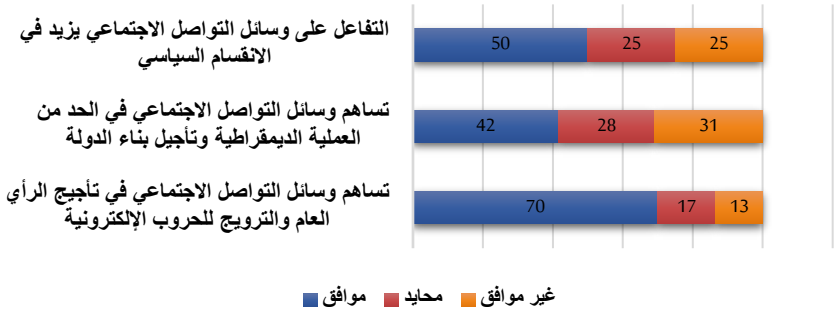

الشكل (5) يبين نسب موافقة وعدم موافقة وحياد أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

5) الاستقطاب السياسي وقوانين تنظيم التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي:

- يختص هذا المحور بتحليل وتفسير آراء المشاركين حول الاستقطاب السياسي الناتج عن التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومدى إمكانية سن قوانين تنظم عملية التفاعل عبر هذه المنصات. وحيث ان للاستقطاب السياسي عدة أدوات تلجأ إليها بعض الأحزاب أو القوى السياسية في البلاد. والتي من بينها الأخبار المزيفة وحملات التضليل التي تربك وتشوش المعلومات الحقيقية حول الوضع الراهن وقد وصفت هذه الأدوات على أنها "قوة شريرة" بإعتبارها تعمل على بث أفكار تروج لسياساتها وتتحدى الوحدة الاجتماعية. قامت هذه الدراسة بمسح آراء الناس من خلال عينة البحث المذكورة أعلاه في ثلاث محاور، يختص واحد منها بالجانب القانوني، وهما: (1) تؤيد وجود قوانين تنظم التفاعل الاجتماعي على وسائل التواصل الاجتماعي، و(2) تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على ترسيخ حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي من خلال نشر الصور العنيفة والشائعات المخيفة، و(3) الخطابات السياسية المتبادلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دوراً مهماً في التفرقة الاجتماعية. وعلى ضوء ما تقدم، يبين الشكل النسب المئوية لآراء المشاركين في الدراسة. ومن خلال هذه البيانات نستخلص أن معظم أفراد العينة المشاركة في الدراسة تتفق على أن لمواقع التواصل الاجتماعي أدواراً وأنشطة تزيد من حالات الإرتباك داخل محيط المجتمعات لأهداف إيديولوجية وفقاً لمايكل دي ريتش وجينفيركافاناغ بمؤسسة راند الأمريكية،(مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية).

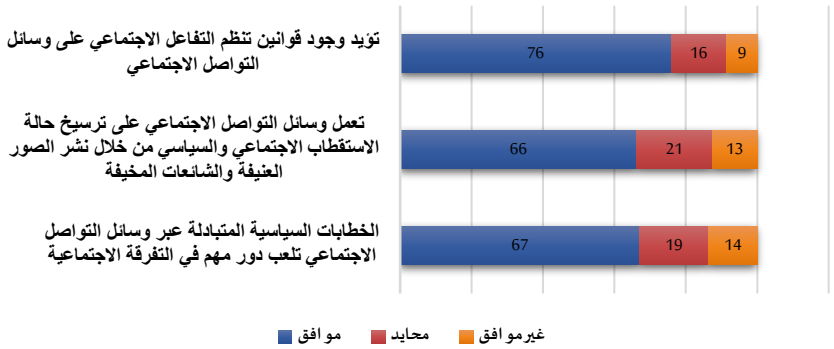

الشكل (6) يبين إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس

- وإستناداً إلى النتائج السابقة يتبين لنا وجود فوضى على منصات التواصل الاجتماعي ترسخ لأفكار مضللة وتزيد من حدة الانقسام المجتمعي، وأن سن قوانين يشكل ضرورة حتمية للتعامل مع أية خروقات قد تحصل. ومن هذا المنطلق، ارتأينا أن نعمل بشكل خاص على تبيان رأي الموظفين حول سن قوانين تنظم عملية التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي. إذ يبين الشكل مدى تأييد الموظفين في الدولة الليبية لوجود قوانين تنظم عملية التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث إن هذه الشريحة من العينة هي الأكثر إلماماً بالتشريعات والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة، ومن ناحية أخرى، فإن شريحة الموظفين لها دور وأهمية كبرى في الدفع نحو بناء مجتمع متماسك إدارياً ومؤسساتياً.

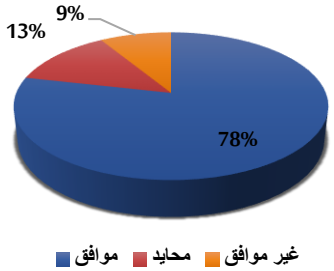

الشكل (7) يبين مدى تأييد الموظفين لضرورة وجود قوانين تنظم التفاعل الاجتماعي على وسائل التواصل

- من الأهمية القول إن مسألة وجود قوانين تضبط عملية التفاعل الاجتماعي عبر هذه المنصات لها أهمية كبيرة في بلد تعصف به الحروب والنزاعات والشقاق السياسي والاجتماعي والفكري. وقد تبين لنا أن وسائل التواصل الاجتماعي، ووفقاً لعينة الدراسة، تعمل على ترسيخ حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي من خلال نشر صور عنيفة وشائعات مخيفة لها تداعيات خطيرة تشوه وتشوش عقول الكثير من أبناء المجتمع وتقحمهم أحياناً في جدالات ومناكفاتتقودهم إلى التفرقة. وقد تبين أيضاً أن وسائل التواصل الاجتماعي قد تؤسس لحالة من الاستقطاب نحو توجه سياسي معين من شأنه أن يبرر للعنف تحت أي صورة أو مسمى. لذلك فإنه من الأهمية أن نسلط المزيد من الضوء على الشق القانوني في هذه الدراسة لبحث مدى إدراك المشاركين لأهمية الجوانب القانونية.

6) العنف والتنمر والانقسام المجتمعي:

- لتقصي الحقائق (إمبريقياً) حول العنف اللفظي المنتشر على منصات التواصل الاجتماعي، وتبيان علاقته في تعزيز حالة الانقسام المجتمعي، فقد تم سؤال المشاركين في هذه الدراسة حول العنف اللفظي الممارس عبر المنصات الإلكترونية من حيث انتشاره وسيطرته على الخطاب المنتشر إلكترونياً، والتنمر ضد المرأة. وضمن هذا السياق يشير الشكل التالي النتائج المتحصل عليها

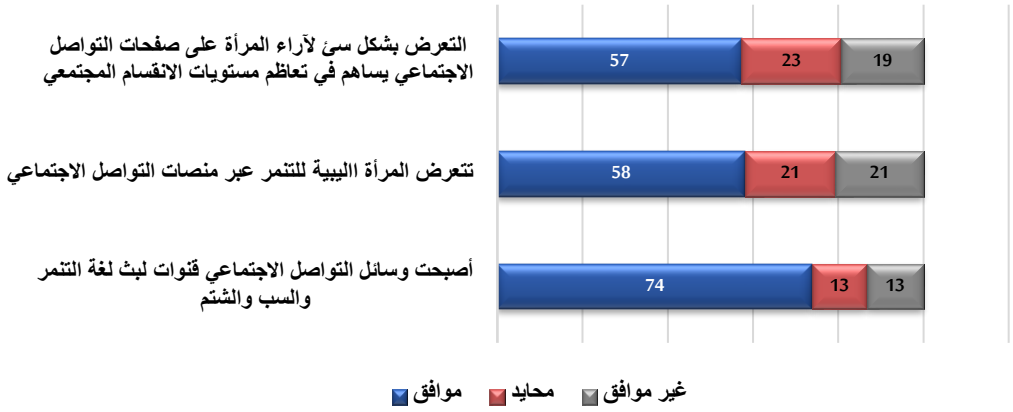

الشكل (8) يبين إجابات أفراد العينة على فقرات المحور السادس

- تتفق هذه المواقف مع نتائج الاستطلاع الذي أجرته منظمة العفو الدولية (2018) والذي يؤكد على أن العنف والتنمر ضد المرأة في ازدياد على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة وخاصة في المنطقة العربية. ومن هنا تصبح منصات التواصل الاجتماعي***المجال العام*** وفقاً لتصور عالم الاجتماع الألماني (يورغينهابرماس)، أيّ حلبة النقاش العامة التي تدور فيها المُساجلات والحوارات والأفكار، وتُصاغ في ضوء هذه الحوارات أو المُساجلات مواقف واتجاهات وميول الأفراد تجاه المواقف والقضايا التي يهتم بها أفراد المجتمع الواحد. ومن بين هذه المواقف مواقف التنمر ضد المرأة.

6) الخاتمة

تناولت هذه الدراسة مسألة وسائل التواصل الاجتماعي والانقسام المجتمعي في ليبيا اليوم، بعد أن صارت هذه الوسائل بمثابة الثورة الإلكترونية المنفلتة وغير المنضبطة، والتي طالت تأثيراتها العميقة كل أصقاع الأرض. وقد تناولت الدراسة العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعيوالانقسام المجتمعي في ليبيا، بعد أن صارت هذه الوسائل منصة إلكترونيةتروج في كثير من المناسبات لخطابات الصراع والحرب والتنازع من جهة، وخطابات الكراهية والأحقاد والفتن والقطيعة والعداوة من جهة أخرى، فضلاً عن تشجيع ثقافة الحرب الإلكترونية والتنمر والسب والشتم من جهة ثالثة. علاوةً على دورها الخطير في تشويه مقومات ودعائم الضمير الجمعي أو العقل الجمعي للمجتمع الليبي وتذويب أركان وبنية الهوية الوطنية والثقافية في الواقع الليبي الراهن من جانب آخر، ناهيك عن تهديد السلم والأمن الاجتماعيين، بعد أن أصابت مكونات التآلف والانسجام الاجتماعي، وقوضت التحول الديمقراطي، وأجلت مشروع الدولة الحديثة التي طال إنتظارها. وساهمت في تأجيج الرأي العام والترويج للعنف اللفظي بما يحمله من سب وشتم وتنمر ساعد على تشويه الخطاب الاجتماعي الليبي، فضلاً عن ترسيخ مشروع العنف الإلكتروني ضد المرأة.

ومهما يكن من أمر، يظل الوعي الاجتماعي والعلمي بحالة الانقسام في المجتمع الليبي ومايرتبط بها من تشظٍ للنسيج الاجتماعي هو التحدي أو الاستحقاق الذي نعَول عليه في إعادة الأمور إلى نصابها متمثلة في الحالة الطبيعية التي ننشدها جميعاً على المستويين الرسمي والشعبي.

ومن ثم، تظل أهمية وقيمة إجراء بحوث ودراسات علمية تهتم بمسألة الانقسامات المجتمعية في المجتمع الليبي أمراً ضرورياً وملحاً لا مناص منه، في الوقت الذي تدعو فيه الدراسة الحالية إلى المزيد من الاهتمامات العلمية الموضوعية التي ترصد حالة وظروف النسيج الاجتماعي الليبي والمتغيرات المختلفة التي كانت ولا زالت تحمل تأثيرات بشأنه، فضلاً عن أهمية رصد كل التداعيات التي تتركها وسائل التواصل الاجتماعي على الواقع الليبي وعلى كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية من أجل – إمكانية – إعادة الواقع الليبي إلى ماكان عليه من انسجام وتآلف ووحدة وتماسك اجتماعي طال انتظاره.

النتائج:

- بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 2265 فرداً، منهم 1037 ذكوراً بما نسبتهم 45.8%، وعدد 1228 إناثاً بنسبة بلغت 54.2%.
- بلغ عدد أفراد العينة ما بين 19-38 سنة 1274 فرداً بنسبة 56.2%، وبلغ عدد من هم أكثر من 38 سنة 677 فرداً بنسبة 29.9%، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين هم أقل من 18 سنة 314 فرداً بنسبة 13.9%.
- أكثر أفراد العينات مشاركة حسب المستوى التعليمي هم ذوو التعليم الجامعي أو المعاهد العليا بعدد 1269 فرداً بنسبة 56%، وجاء في المرتبة الثانية حملة الماجستير بعدد 461 فرداً وبنسبة 20.4وبلغت نسبة ممن يحملون درجة الدكتوراه (عدد 109 أفراد) حوالي 4.8%.
- أكثر أفراد العينات مشاركة في هذه الدراسة هم شريحة الموظفين بعدد 1099 شخصاً وبنسبة 48.5%. ويأتي في المرتبة الثانية الطلبة بعدد 828 فرداً وبنسبة 36.6%. في حين بلغ عدد الباحثين عن عمل 160 فرداً وبنسبة 7.1% في المرتبة الثالثة. ويتبعهم أصحاب الأعمال الحرة بعدد 143 فرداً وبنسبة 6.3%، وكان أقل عدد من المشاركين هم فئة المتقاعدين بمشاركة 35 فرداً وما نسبتهم 1.5% من إجمالي أفراد العينة.
- جاءت نسبة استخدام الفيس بوك بين أفراد العينة هي الأكبر من بين وسائل التواصل الاجتماعي المذكورة في هذه الدراسة، حيث كانت نسبة مستخدميها من عينة الدراسة 92%. ويأتي في المرتبة الثانية نسبة استخدام تطبيق الواتس آب بنسبة 57%، يليهما استخدام تطبيق الفايبر بنسبة 43%. ويأتي في المرتبة الرابعة موقع اليوتيوب بنسبة 39%، وفي المرتبة الخامسة تطبيق الانستقرام بنسبة 39%. في حين يأتي تطبيق تويتر في المرتبة الأخيرة بما نسبته 22% من إجمالي أفراد العينة.
- أكثر المنشورات متابعة لدى عينة الدراسة المنشورات الثقافية بنسبة بلغت 62.0%. وجاءت في المرتبة الثانية المنشورات العلمية بنسبة 56.5%. وجاءت نسب المنشورات الدينية والاجتماعية متقاربة جدًا بنسبة 49.5% و 48.5% على التوالي. كما هو حال النسب المتقاربة بين المنشورات السياسية والتسلية بنسب 35.5% و 35.3% على التوالي، كما جاءت المنشورات الرياضية في المرتبة السابعة بنسبة 24.3%.
- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 33.4% من أفراد العينة تتفاعل مع المناشير التي تنشر على وسائل التواصل الاجتماعي في مقابل 13.5% لا يتفاعلون مع المناشير بينما جاءت نسبة 53.2% من إجمالي أفراد العينة ممن هم محايدون لتسجل النسبة الأعلى في التفاعل مع المنشورات.
- نسبة 75% من أفراد عينة الدراسة وردت إجاباتهم بالموافقة على أن بعض وسائل التواصل الاجتماعي تنشر معلومات خاطئة تشوش الحقائق حول الوضع السياسي العام، في حين بلغت نسبة من هم غير موافقين على ذلك 13%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 12% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- وافقت نسبة 47% من أفراد عينة الدراسة على أن الحوارات الثقافية على وسائل التواصل الاجتماعي تسهم في تشويه الهوية الثقافية، في حين جاءت نسبة من هم غير موافقين على ذلك 30%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 23% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 62% من أفراد عينة الدراسة وافقت على أن الخطابات المتبادلة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي تهدد قيم الولاء والانتماء للوطن، في حين جاءت نسبة من هم غير موافقين على ذلك 19%، كما بلغت نسبة منأجابوا بالحياد 19% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- موافقة نسبة 56% من أفراد عينة الدراسة على أن صفحات التواصل الاجتماعي تنتشر خلالها وبقوة خطابات زرع ونشر الفتنة، في حين أن نسبة من هم غير موافقين على ذلك بلغت 36%.
- نسبة 69% من أفراد عينة الدراسة جاءت إجاباتهم بالحياد على أن وسائل التواصل الاجتماعي تروج للصراعات السياسية التي تهدد السلم والأمن الاجتماعي، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 14%.
- وافقت نسبة 57% من أفراد عينة الدراسة على أن وسائل التواصل الاجتماعي تشجع على الانخراط في التجاذبات السياسية، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 21%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 22% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- موافقة 80% من أفراد عينة الدراسة على أن التفاعل السلبي على وسائل التواصل الاجتماعي يزيد من خطاب الكراهية، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 11%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 9%.
- نسبة 48% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي والانسجام بين أبناء المجتمع، في حين نسبة من هم غير موافقين على ذلك 26%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 26% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 66% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن صفحات التواصل الاجتماعي تحمل حوارات ذات تأثيرات سيئة تمس حالة التماسك والوحدة الاجتماعية، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 14%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 20% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 42% من أفراد عينة الدراسة توافق على أن صفحات التواصل الاجتماعي تساهم في الحد من العملية الديمقراطية وتأجيل بناء الدولة، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 31%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 28% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 70% من أفراد عينة الدراسة توافق على أن وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في تأجيج الرأي العام والترويج للحروب الإلكترونية، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 13%.
- نسبة 76% من أفراد عينة الدراسة تؤيدضرورة وجود قوانين تنظم التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 9%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد16% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 66% من أفراد عينة الدراسة أكدت على أن وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على ترسيخ حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي من خلال نشر الصور العنيفة والشائعات المخيفة، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 13%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد21% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 67% من أفراد عينة الدراسة وافقت على أن الخطابات السياسية المتبادلة على وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دوراً مهماً في التفرقة الاجتماعية، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 14%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد 19% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- نسبة 57% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن التعرض بشكل سئ لآراء المرأة على صفحات التواصل الاجتماعي يساهم في تعاظم مستويات الانقسام المجتمعي، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 19%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد23% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- نسبة 58% من أفراد عينة الدراسة وافقت على أن المرأة الليبية تتعرض للتنمر عبر منصات التواصل الاجتماعي، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 21%.
- نسبة 74% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت قنوات لبث لغة التنمر والسب والشتم، في حين نسبة غير الموافقين على ذلك 13%، كما بلغت نسبة من أجابوا بالحياد13% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

التوصيات:

- الدعوة إلى الاستخدام العقلاني لمواقع التواصل الاجتماعي لجميع رواد المنصات المجتمعية كخطوة أولى للتقليل من سلبيات سوء الاستخدام للعالم الافتراضي أو الرقمي، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق القيام بحملات إعلامية مقننة وموسعة تستهدف كل الفئات العمرية وخاصة الشباب.
- الدعوة إلى إدخال مناهج تربوية وثقافية وإرشادية لترشيد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بهدف نشر ثقافة المواطنة والانتماء وحب الوطن وإدماج هذه الأبعاد ضمن المقررات الدراسية. وكذلك إدماج مواد تهدف لنشر ثقافة الحوار والسلم والتّماسك الاجتماعي.
- تكثيف حملات التوعية بأشكالها المختلفة حول الأضرار الاجتماعية والثقافية بسبب سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المختلفة عبر كافة المنصات الاجتماعية مثل: وسائل الإعلام المختلفة، والخطابات الدينية، وعبر وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة.
- إنشاء مواقع إلكترونية للتعريف بمخاطر الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي ومواجهة ثقافة العنف والتنمر، وتفعيل قيم التضامن والتكافل الاجتماعي وقيم المواطنة.
- ضرورة مواكبة المُشرع الليبي لتطورات العصر، وذلك من خلال تطوير وتأسيس قوانين وتشريعات ولوائح تتوافق مع الحياة المجتمعية والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم المعاصر. والدعوة إلى سن التشريعات التي تتضمن نصوصاً قانونية تتعامل بشكل محدد مع الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي، والعمل على تفعيل هذه القوانين والتشريعات للحد من إشكاليات الانقسام والتشظي في مكونات النسيج الاجتماعي.
- في ظل التنمر الإلكتروني السائد وأزمة الاستخدام الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الليبي؛ تظهر الحاجة الملحة إلى دراسات وبحوث علمية لفهم الواقع الاجتماعي ومحددات استخدام التكنولوجيا الرقمية، ونظراً لشح الدراسات وندرتها في مجال العنف الرقمي؛ ينبغي الدعوة لإجراء المزيد من البحوث والدراسات المتخصصة عن دور وتأثير المنصات الرقمية والمساحات الإلكترونية في تأجيج الرأي العام وخلق الحروب التغريدية الجديدة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة. والتي لها تأثيرها بعيد المدى على الواقع الاجتماعي المعاش. ومن بين ما ينبغي طرحه للبحث والتقصي والدراسة موقف الهوية الوطنية والثقافية أمام هجمات قوية تقودها العولمة المعاصرة، ومن المواضيع الملحة للدراسة إشكاليات العنف الإلكتروني ضد المرأة في ليبيا، حيث تتعرض المرأة لهذاالعنف والتنمر مع الاختفاء المطلق للدراسات والمسوح ذات الصلة بهذا الشأن.